



## الوكالة خفضت تصنيف البلاد من المرتبة (AA-) إلى (A+).. مع نظرة مستقبلية سلبية

# «S&P»: تخفيض إضافي لتصنيف الكويت مع غياب التمويل واستمرار العجز

■ إمكانية رفع التصنيف حال تمكنت الحكومة من معالجة احتياجات الكويت التمويلية طويلة الأجل ■ المواجهة المستمرة بين الحكومة ومجلس الأمة تجعلها غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات المالية

خفضت وكالة ستاندرد آند بورز «S&P» بتاريخ 16 الجاري، التصنيف الائتماني السيادي للكويت إلى المرتبة (A+) من المرتبة (AA-)، مع نظرة مستقبلية سلبية، وذلك في ضوء عدم وجود استراتيجية شاملة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة. ويأتي هذا القرار بعد تخفيض أجرته الوكالة في 26 مارس 2020 من المرتبة (AA) إلى المرتبة (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية في 17 يوليو 2020، حيث تناول التقرير 4 أجزاء رئيسية هي: النظرة العامة للتصنيف، وقرار التصنيف، وآفاق التصنيف، ومبررات التصنيف، وفيما يلي عرض موجز لأبرز محتويات التقرير:

### النظرة العامة للتصنيف

قالت وكالة «S&P»، إنه من المتوقع أن يصل متوسط عجز الموازنة العامة للكويت إلى نحو 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال السنوات 2021-2024. ومع ذلك لا يزال يتوجب على الحكومة أن توضع استراتيجية شاملة لزيادة مصادرها الرئيسية لتمويل عجز الموازنة، وهو صندوق الاحتياطي العام الناشئ. وما زالت الوكالة تتوقع أن تتبنى السلطات قانوناً للدين العام، أو تغلب على المعارضة البرلمانية للوصول إلى بدائل التمويل الأخرى المتاحة مثل صندوق الأجيال القادمة، ومع ذلك فإن الغياب المطول والمستمر لاستراتيجية التمويل طويل الأجل يشير إلى مخاطر احتمالية بشكل أكبر بما يتماشى مع فئة التصنيف

### «A» الخاصة بالوكالة. آفاق التصنيف

تعكس النظرة السلبية للتصنيف في المقام الأول المخاطر المتعلقة بقدرة الحكومة للتغلب على العوائق المؤسسية التي تمنعها من تطبيق استراتيجية لتمويل العجز في على مدى 12-24 شهراً قادمة، وهناك إمكانية لتخفيض التصنيف الائتماني السيادي للكويت إذا استمر العجز المرتفع للموازنة على المدى المتوسط، مع عدم وجود ترتيبات تمويلية شاملة ومستدامة ومتفق عليها.

ويمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، نتيجة المواجهة المستمرة بين الحكومة ومجلس الأمة ما يجعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات المالية، أو تمرير قانون الدين العام، أو التصريح بمصادر أخرى لتمويل عجز الموازنة العامة. وأشارت الوكالة إلى إمكانية رفع التصنيف إذا الائتماني السيادي للكويت إذا

أظهرت الحكومة سجلاً حافلاً في تنفيذ الإصلاح الهيكلي الذي يعالج احتياجات الكويت التمويلية طويلة الأجل، وتعزيز صنع السياسات، وتحسين الآفاق الاقتصادية.

### مبررات التصنيف

قالت وكالة «S&P» إن تخفيض التصنيف الائتماني للكويت يعكس الافتقار المستمر إلى استراتيجية تمويل شاملة على الرغم من العجز الكبير المستمر للحكومة، وبسبب المعارضة البرلمانية، لم تتمكن الحكومة حتى الآن من تمرير قانون يمنح سلطة إصدار الدين أو الوصول الفوري إلى مخزونها الكبير من الأصول المتراكمة، كما أن وتيرة الإصلاحات الهيكلية في الكويت لا تزال بطيئة.

وتقدر الوكالة أن يصل العجز في الموازنة العامة نحو 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021/20، وهي أعلى نسبة بين جميع الحكومات على مستوى العالم، وأشارت إلى أنه في حين أن أدنى مستوياتها في العام الماضي، وتتوقع زيادة صادرات النفط الكويتية مع وقف تخفيضات الإنتاج وفقاً لاتفاقية «أوبك+» تدريجياً. ومع ذلك، من المتوقع أن يبلغ متوسط عجز الموازنة العامة نحو 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2021-2024، وتقدر الوكالة السعر التوازني للموازنة العامة عند نحو 90 دولاراً للبرميل، وهو أعلى بكثير من افتراضات أسعار النفط على المدى المتوسط.

تعدّل الإنفاق العام أشارت الوكالة إلى أنه في حال فغاد صندوق الاحتياطي العام تماماً، فقد تواجه الكويت قيوداً صعبة في الموازنة وتتطلب تعديلاً سريعاً وكبيراً في الإنفاق العام، ومع ذلك حتى في ظل مثل هذا السيناريو الأصعب، لا تتوقع الوكالة أن تتأثر خدمة الدين في المقام الأول كونها

المنموح في نفس الشهر العام الماضي، بالتالي تحسنت حصة القطاعات الثلاثة قليلاً حين مثلت حوالي 71,5٪ من إجمالي الائتمان المنموح في مايو مقابل 71,4٪ في أبريل وحصة 69,8٪ في مايو 2020. وتقترب التسهيلات الائتمانية المقسمة من حاجز 13,2 مليار دينار بنهاية مايو مرتفعة بحوالي 1,3 مليار دينار بنسبة زيادة 10,6٪ على أساس سنوي وهي الأعلى خلال نحو 5 سنوات، وارتفعت حصة الائتمان المقسمة من حاجز 17,7 مليار دينار، لتقترب من مستوى 18 مليار دينار للمرة الأولى.

وارتفع الائتمان المنموح إلى قطاعي العقار والإنشاء برابع أعلى قيمة بين القطاعات، بحوالي 31,7 مليون دينار بنسبة 0,3٪ مع بلوغ رصيد الائتمان لهدفين القطاعين 11,1 مليار دينار في مايو 2021، وقد ارتفع الائتمان المنموح لقطاع الصناعة بأعلى حصة منذ 2016 بنسبة 9,2٪، بلغت 185 مليون دينار مرتفعا إلى حوالي 2,2 مليار دينار. وارتفعت أرصدة الائتمان إلى النفط الخام والغاز إلى حوالي 1,96 مليار دينار بنمو قدره 124 مليون دينار بنسبة 6,7٪ وهو مستوى منخفض من النمو خلال عامين ونصف العام بعدما كانت تزيد بمعدلات تفوق 30٪ في هذه الفترة.

تشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، ومازالت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية عند أعلى مستوياتها حين مثلت 43,9٪ من إجمالي الائتمان المنموح بنهاية مايو، وتعد أعلى مقابل حصة شكلت 41,5٪ في مايو العام الماضي، فيما انخفضت حصة قطاعي العقار والإنشاء معا إلى حدود 27,6٪ في مايو 2021 مقابل 28,3٪ من إجمالي الائتمان



مبالغ صغيرة. وتقدر الوكالة إجمالي الدين الحكومي العام للكويت عند نحو 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبلغ نفقات الفوائد نحو 1٪ من إجمالي الإنفاق العام، ومع ذلك فإن أية تعديلات محتمل للإنفاق العام غير المنضبط يمكن أن يضعف الاقتصاد ويضعف ثقة المستثمرين الأجانب، وقد يكون هذا الأخير مهما بشكل خاص في ظل خطط الحكومة للعودة إلى التمويل من الأسواق العالمية في السنوات المقبلة.

### تخفيف الضغوط

أشارت الوكالة إلى أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط يساعد في تخفيف بعض الضغوط الفورية، ولكنه قد يؤدي إلى تأخر خطط الإصلاح الهيكلي للحكومة، وهذا من شأنه أن يجعل الكويت أقل استعداداً لأي صدمات معاكسة في شروط التبادل التجاري في المستقبل.

## التقدم بالإصلاح المالي.. بطيء

بالسنة المالية السابقة، وعلى الرغم من أن الوكالة تعتقد أن رصيد الحساب الختامي للسنة المالية 2022/21 سيكون جيدا، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع أسعار النفط عما هو مرصود في الموازنة، إلا أنها تعتبر أن الموازنة المعتمدة في السنة المالية 2022/21، مع زيادة الإنفاق العام بنسبة 8,5٪ مقارنة

في السنوات الأخيرة، أعلنت الحكومة في مناسبات عديدة عزمها تسريع زخم الإصلاح المالي، لكن التقدم الفعلي لا يزال بطيئا، وأشارت الوكالة إلى أن العجز المتوقع في الموازنة العامة المعتمدة في يونيو 2021 سيصل إلى نحو 31٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2022/21، مع زيادة الإنفاق العام بنسبة 8,5٪ مقارنة

## 7٪ نمواً متوقفاً للاقتصاد الكويتي خلال 2022 و2023

توقعت الوكالة أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنحو 7,0٪ خلال عام 2021، مدفوعاً بانخفاض كميات إنتاج النفط والآثار السلبية للجائحة، مقارنة بانكماش بنحو 8,9٪ في عام 2020. ومن المتوقع أن يصل النمو بالمتوسط إلى نحو 7٪ في عامي 2022 و2023، وذلك مع انتهاء تخفيضات اتفاقية «أوبك+» وزيادة

الإنتاج النفطي للكويت، كما لا تزال الناشئة متقدمة قليلاً عن متوسط الأسواق الناشئة من حيث وتيرة طرح اللقاح، حيث تلقى 30٪ من السكان جرعة واحدة على الأقل اعتباراً من أوائل شهر يوليو 2021، وهذا التقدم يدعم توقعات الوكالة بحوث انتعاش تدريجي في القطاعات غير النفطية خلال هذا العام والعام القادم.

## «الدين العام» قد يوفر تمويلاً للعجز خلال 3 سنوات مقبلة

وبالرغم من أن صندوق الاحتياطي العام يتناقص بشكل مستمر، إلا أن إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي، لا يزال كبيراً جداً وهو العامل الرئيسي الذي يدعم التصنيفات السيادية، كما لا توجد بيانات رسمية متاحة حول إجمالي الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار، وتقدر الوكالة إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي بأكثر من 470 مليار دينار محلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

أشارت الوكالة إلى أن تمرير قانون الدين العام الجديد يمكن أن يوفر مصدر تمويل للعجز المالي في الموازنة على مدى السنوات الثلاث القادمة، لافتة إلى أن اتباع نهج أكثر واقعية يهدف إلى تقليص الدعم الحكومي المهدر وزيادة الإيرادات العامة من خلال مصادر بديلة يمكن أن يوفر الاستقرار على المدى الطويل، ولكن لا يزال من الصعب جدا تحقيقه لأسباب سياسية.

## القطاع المصرفي الكويتي.. أداء جيد ووضوح قوي

ومعدلات الرسملة قوية. وفي بداية الجائحة في عام 2020، تحرك بنك الكويت المركزي على الفور لتنفيذ عدد من تدابير الدعم للاقتصاد والنظام المالي، وخلال عام 2020 وبداية عام 2021، زادت القروض غير المنتظمة بشكل هامشي، وجار سحب تدابير التخفيف الرقابية والدعم المعتمدة سابقاً.

ذكرت الوكالة أن أداء القطاع المصرفي الكويتي كان جيدا خلال فترة الجائحة، ومن الملاحظ أن القطاع دخل مرحلة الانكماش الاقتصادي في وضع قوي نسبياً، فعند بداية الجائحة كانت القروض غير المنتظمة منخفضة عند نحو 11,5٪، وكانت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة مرتفعة عند نحو 200٪.

## شركة مملوكة للصندوق السيادي الكويتي تساهم في استخلاص الكربون من بحر الشمال

مشروع استخلاص الكربون وتخزينه الذي يطلق عليه اسم «Acorn» والواقع في شمال شرق اسكتلندا، والذي وقع مؤخرا صفقات مؤقتة مع عملاء من بينهم «إكسون موبيل» و«رويال داتش شل»، مما يجمع عددا من أكبر المشغلين في الجانب التابع للملكة المتحدة من بحر الشمال.

محمود عيسى قالت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية أن صندوق الثروة السيادية الكويتي، ومن خلال شركة مملوكة له بالمشراكة مع صندوق «جي بي مورغان» لاستثمارات البنية التحتية، انضم إلى الجهود الرامية لتنفيذ

## إعلان تذكيري للسادة المساهمين

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة المستقبل العالمية للتصالات (ش.م.ك) مقفلة

- يسر مجلس إدارة الشركة دعوة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة المستقبل العالمية للتصالات ش.م.ك.م للجلسة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. المقرر عقدها في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ يوليو ٢٠٢١ بمطبعة: الشرق - شارع أحمد الجابر - أبراج العوض (٣) - الدور السادس، وذلك للنظر في جدول الأعمال على النحو المخدور أدناه. علماً بأنه في حالة عدم احتمال نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية البالغ أكثر من ٥٠٪ من رأسمال الشركة المصغر في التاريخ الذكر فسنبعد الاجتماع الثاني في نفس المكان والزمان يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ أغسطس ٢٠٢١ وسيكون الاجتماع صحيحاً أيأ كان عدد الحاضرين من المساهمين برأسمال الشركة المصدر.
- جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة المستقبل العالمية للتصالات (ش.م.ك) مقفلة:
1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واعتمادها.
4. سماع تقرير المخالفات والجزاءات التي رخصتها الجهات الرقابية.
5. سماع تقرير العمليات التي تمت أو ستتم مع اطراف ذات صلة.
6. مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع ارباح شقية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بنسبة ٧٪ من القيمة الاسمية للسهم أو ما يعادل ١٠ فلس كويتي لكل سهم وإجمالي مبلغ ٩٨.٧١٢ - دك إثنائية وتسعون ألف وسبعمائة وأثنى عشر دينار كويتي) بعد خصم أسهم الخزينة وذلك للسادة المساهمين المقيمين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة وبعد موافقة الجهات المختصة.
7. تحويل مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ دك خمسة وعشرون ألف دينار كويتي) مما زاد عن الحد الأدنى المقرر القانوني للاحتياطي القانوني الي حساب الأرباح المرحلة، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة والجهات المختصة.
8. مناقشة تقيؤس مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز ٧٪ من عدد أسهمها.
9. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقب لحسابات الشركة للسنة المالية التي سوف تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتوضيح مجلس الإدارة في تحديد أتعابه.

### ملاحظات:

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة السادة /شركة المستقبل العالمية للتصالات ش.م.ك.م - بمنطقة الشرق - شارع أحمد الجابر - برج العوض رقم (٣) - الدور الرابع، لاستلام بطاقات الدعوة واستمارة التوكيل وجدول الأعمال، وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي اعتباراً من يوم الأحد الموافق ١٠ يوليو ٢٠٢١. للاستفسار: هاتف ١٨٤٤٤٤٤٤ أو ٢٢٢٢٢٢٢٢

رئيس مجلس الإدارة

## ارتفعت بـ 1.4 مليار دينار بالفترة بين مايو 2020 و2021.. لتسجيل أكبر زيادة سنوية خلال 5 سنوات

# «بيتك»: التسهيلات الشخصية تلامس 18 مليار دينار.. لأول مرة



قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن رصيد الائتمان المنموح من البنوك الكويتية واصل حالة من الاستقرار، في ظل إجراءات التحفيز والسياسة النقدية التوسعية، مرتفعا بنهاية مايو بحدود 2,8٪ مقابل نمو سنوي مماثل بنهاية الشهر السابق له، ومازال الائتمان المنموح عند حاجز 40,4 مليار دينار في مايو 2021 مقابل 39,3 مليار دينار في مايو 2020.

وقد حصلت القطاعات الاقتصادية على تمويل بحوالي 132 مليون دينار في مايو، فيما نحتت البنوك في جذب ودائع بنحو 146,5 مليون دينار،

وارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية على أساس سنوي بجوالي 1,4 مليار دينار أي بنسبة 8,7٪ في مايو وهي أعلى نسبة زيادة خلال نحو 5 سنوات، وتجاوز حجمها

17,7 مليار دينار، لتقترب من مستوى 18 مليار دينار للمرة الأولى.

وارتفع الائتمان المنموح إلى قطاعي العقار والإنشاء برابع أعلى قيمة بين القطاعات، بحوالي 31,7 مليون دينار بنسبة 0,3٪ مع بلوغ رصيد الائتمان لهدفين القطاعين 11,1 مليار دينار في مايو 2021، وقد ارتفع الائتمان المنموح لقطاع الصناعة بأعلى حصة منذ 2016 بنسبة 9,2٪، بلغت 185 مليون دينار مرتفعا إلى حوالي 2,2 مليار دينار. وارتفعت أرصدة الائتمان إلى النفط الخام والغاز إلى حوالي 1,96 مليار دينار بنمو قدره 124 مليون دينار بنسبة 6,7٪ وهو مستوى منخفض من النمو خلال عامين ونصف العام بعدما كانت تزيد بمعدلات تفوق 30٪ في هذه الفترة.

تشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، ومازالت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية عند أعلى مستوياتها حين مثلت 43,9٪ من إجمالي الائتمان المنموح بنهاية مايو، وتعد أعلى مقابل حصة شكلت 41,5٪ في مايو العام الماضي، فيما انخفضت حصة قطاعي العقار والإنشاء معا إلى حدود 27,6٪ في مايو 2021 مقابل 28,3٪ من إجمالي الائتمان

## إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية (المؤجل) لمجموعة عارف الاستثمارية للجلسة المالية المنتهية في 2019/12/31

يشترف مجلس إدارة مجموعة عارف الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية (المؤجل) للجلسة المالية المنتهية في 2019/12/31 المزمع انعقاده في تمام الساعة 11:00 صباحاً وذلك يوم الأحد الموافق 2021/07/25 في مقر الشركة الكائن في (منطقة شرق - قطعة 6 - مبنى 33 - برج ITS - الدور 2).

ولاستلام دعوة حضور اجتماع الجمعية العمومية وجدول الأعمال يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة - برج ITS - الدور الثاني مصطحبين معهم:

- البطاقة المدنية الأصلية أو جواز السفر للأفراد.
- كتاب تفويض بالنسبة للشركات أو المؤسسات.

وذلك خلال ساعات العمل الرسمية للشركة.

والله الموفق،

مجلس الإدارة